من حيث هي موجودة او معدومة والماهية من حيث هي غير الماهية من حيث هي موجودة
او معدومة وان كانت لا تخلو عن احدهما فان قيل اذا كان الماهية لا تخلو من احدهما فالتأثير
المؤثر لا يخلو عن احدى الحالتين فيلزم المحذور اجيب بان التأثير وان كان لا يخلو عن
احدى الحالتين لكن التأثير في الماهية المقارنة لاحدى الحالتين لا في الماهية الموجودة
او المعدومة واجيب ايضا عن الاعتراضات الثلثة بنقض اجمالي وهو ان العلم
بان شيئا ما يؤثر في شيء وان شيئا ما يحتاج الى شيء بديهي لا يقبل التشكيك وللمعترض
ان يقول لا نم ان العلم بان شيئا ما يؤثر في شيء وان شيئا ما يحتاج الى شيء بديهي فانه
لو كان بديهيا لكان مطابقا للواقع واللازم باطل فان نقيضه ثابت في الواقع لما دل
عليه الدليل القطعي لا يقال لا نم ان الدليل الذي ذكرتم قطعي حتى يلزم ثبوت النقيض
في الواقع بل ما ذكرتم مغالطة لانا نقول ح يحتاج الى بيان غلطه حتى يثبت انه مغالطة
غير مفيدة لثبوت النقيض واجيب عن الخامس وهو الاعتراض الرابع بان عدم
الممكن ان لم يتصف بالرجحان فلا اشكال لانا قلنا ان رجحان احد طرفي الممكن يستدعي
مرجحا فاذا لم يتحقق رجحان لم يستدع مرجحا وان اتصف عدم الممكن بالرجحان
فلا نم انه يمتنع ان يكون اثرا فان عدم الممكن اذا اتصف بالرجحان جاز ان يكون
اثرا او يكون المؤثر فيه على ما سبق من التفسير وهو ان المعنى بالتأثير الاستتباع
المؤثر الاثر ان كان المؤثر مؤثرا في الوجود يستتبع وجود المؤثر وجود الاثر
وان كان مؤثرا في العدم يستتبع عدم المؤثر عدم الاثر اي يكون المؤثر في عدم الممكن

عدم علة

عدم علة وجود الممكن على معنى ان عدم علة وجود الممكن يستتبع عدم الممكن وحمل
قوله على ما سبق من التفسير على ما سبق في فصل الوجود من ان التجدد لكونه عدميا لا يحتاج
الى العدم علة العروض غير مستقيم اما اولا فلانه لم يذكر في ذلك الموضع تفسير التأثير
واما ثانيا فلانه لم يندفع الشك بمجرد قوله ان التجدد لكونه عدميا لا يحتاج الى العدم علة
العروض لا نم تعالى تأثير عدم علة وجوده في عدم الممكن اما حال عدم الممكن فيلزم
تحصيل الحاصل او حال وجوده فيلزم الجمع بين النقيضين فيحتاج الى تفسير التأثير
بالاستتباع حتى يندفع الشك فان قيل ما سبق من التفسير هو ان المراد من التأثير ان
وجود المؤثر يستتبع وجود الاثر لا ان عدم المؤثر يستتبع عدم الاثر اجيب بان
المراد ان التأثير في جانب الوجود هو ان وجود المؤثر يستتبع وجود الاثر فيعلم منه
ان التأثير في جانب العدم هو ان عدم المؤثر يستتبع عدم الممكن وفي بعض النسخ
ان عدم الممكن ان لم يتصف بالامكان فلا اشكال وتقريره انه اذا لم يتصف بالامكان
لم يحتج الى المرجح لانه انما افتقار الوجود الى المرجح لامكانه لان علة الحاجة الى المرجح الامكان
فالعدم اذا لم يتصف بالامكان لم يتحقق فيه علة الاحتياج الى المرجح فلم يحتج الى المرجح
وان اتصف العدم بالامكان جاز ان يكون اثرا للمؤثر ويكون المؤثر في عدم الممكن
عدم مؤثر الوجود على سبيل الاستتباع وقد عرفت ما يرد على الاستتباع فانه ان اراد
بالاستتباع عدم المؤثر عدم الممكن اعدام الاثر فالترديد المذكور صحيح ويتوجه الاعتراض
وان اراد به ان عدم الاثر يلزم عدم المؤثر فلا يلزم ان يكون للمؤثر تأثير في الاثر وان اراد به

Copyright © King Saud University